رأي في خبر

عدد رقم: 57

التاريخ:24-5-2016

الشرقاوي: 7 محاور لخطة الإصلاحات الهيكلية الشاملة للنهوض بشركات قطاع الأعمال العام

الخـــبـــــر

وكالة أنباء الشرق الأوسط:

أعلن وزير قطاع الأعمال العام الدكتور أشرف الشرقاوي عن خطة الوزارة لإجراء إصلاحات هيكلية شاملة لشركات قطاع الأعمال العام، بهدف النهوض بها في غضون عامين وإعادتها لدورها المنوط بها وهو المساهمة في الناتج القومي المصري أو تخفيف العبء عن خزينة الدولة على أقل تقدير. وقال الشرقاوي – في مؤتمر صحفي – إن الخطة تعتمد على 7 محاور أساسية هي هيكلة محافظ الاستثمارات الخاصة بالشركات القابضة عن طريق تنويع المحافظ داخل إطار شركات قطاع الأعمال، واستحداث مشروعات بعد عمل دراسات جدوى مُحكمة والبحث عن مصادر تمويل تأتي في مقدمتها الشركات القابضة. وأضاف الوزير أن المحور الثاني يعتمد على هيكلة مصادر التمويل، بحيث لا يقتصر الاعتماد على مصادر نمطية للتمويل مثل البنوك أو الشركة القابضة فقط، بل اللجوء لحلول أخرى مثل التأجير التمويلي والتوريق وغيرها من الأدوات المالية غير المصرفية، إلى جانب الطرح في البورصة لتعظيم رأس المال.

أما المحور الثالث، فقد أوضح الشرقاوي أنه يخص إعادة هيكلة العمالة في الشركات القابضة والتابعة لها عن طريق قيام كل شركة بعمل دراسة احتياجات والحصول على العمالة اللازمة من الشركات الشقيقة أولا في حالة وجود فائض لديها من العمال، ثم اللجوء للعمالة الفائضة من الشركات القابضة الأخرى ثم من الخارج، مضيفا أن ذلك المحور يشمل أيضا إعادة هيكلة مجالس الإدارات لتشمل خبراء واستشاريين في مختلف المجالات. وأشار الشرقاوي إلى أن المحور الرابع يعتمد على الهيكلة الفنية والتكنولوجية للشركات، مع ضرورة وجود خبراء فنيين وتكنولوجيين في مجالس الإدارات. وأعلن في هذا الصدد عن إنشاء وحدة دعم فني بمركز إعداد القادة لإدارة الأعمال لتقديم المساعدة والاستشارات الفنية للشركات والمساهمة في إعداد دراسات الجدوى للمشروعات الجديدة.

وقال وزير قطاع الأعمال إن المحور الخامس يختص بتطوير نظم الإفصاح والحوكمة، عن طريق إلزام الشركات التابعة بتقديم بيانات شهرية دقيقة عن أنشطتها وأصولها لمجالس إدارات الشركات القابضة لتوافي بدورها الوزير بهذه البيانات، كما يتضمن هذا المحور تحديد أدوار مجالس الإدارات واختصاصاتها وفترات دورة مجلس الإدارة وعدد الدورات المسموح بها لكل مجلس، مشيرا إلى أن الدليل المصري للحوكمة سيصدر في 30 يونيو المقبل وفق معايير دولية.

وأضاف أن المحور السادس يعد من أهم محاور الإصلاح الهيكلي لشركات قطاع الأعمال العام، وهو محور حصر الأصول غير المستغلة وإعادة استخدامها ليس فقط لدى الشركات الخاسرة بما يحقق لها الأرباح، ولكن أيضا لدى الشركات الرابحة، بحيث تزيد من حجم استثماراتها وزيادة أرباحها. أما المحور السابع فيختص بالتعديلات التنظيمية والتشريعية. وقال الشرقاوي إن الإطار التشريعي لقطاع الأعمال العام جيد ومحكم ولا بد من العمل على أساسه، لكن ذلك لا يمنع من إدخال تعديلات تشريعية أو تنظيمية إذا تطلب الأمر ذلك، دون أن يكون التعديل التشريعي هدفا بحد ذاته.

الرأي

* نرى أن الاتجاة لوجود وزارة لقطاع الأعمال العام هو اتجاه يثبت جدية الدولة نحو إصلاح منظومة شركات قطاع الأعمال العام والتي تراكمت مشكلاتها عبر العقود الماضية، ويستلزم البدء في عملية الإصلاح وقفا فوريا لنزيف الخسائر ووضع معايير لتقييم الأداء وتصنيف الشركات والشركات التابعة بهدف تحديد ما تتطلبه تلك الشرائح من جهود تطوير أو خطط إعادة هيكلة مالية وإدارية وتسويقية وفنية وعمالية، أو حالات حرجة يجب دراسة بدائل للتعامل معها غالبا ما تكون غير نمطية. ونشير إلى أن نجاح الهيكلة يعتبر أحد أبرز عناصره النجاح في إعادة هيكلة العمالة بشركات قطاع الأعمال العام ورفع درجة إنتاجيتها، وهو ما يتطلب ضرورة الالتزام بمعايير الشفافية في عملية الإصلاح وأن تكون العمالة بالشركات جزءا أساسيا مشاركا في هذه العملية.

* المحاور الإصلاحية تتسم بالتماسك والتكامل وهي مدخل صحيح للإصلاح يمكن مع حسن إجراءات تنفيذها والتخطيط لها أن تحدث حراكا حقيقيا وإصلاحا فعالا لقطاع الأعمال العام لا يرتبط كما كان يحدث سابقا بالتخلص من أصول الشركات أو خصخصتها بل يرتبط بدراسات اقتصادية ومالية سليمة تعكس احتياجات الإصلاح الحقيقية للقطاع.

* نؤكد على أن شركات قطاع الأعمال تتمتع بعدد من مكامن القوة، خاصة في الشركات التي ما زالت قادرة على التنافس. لهذا، فهناك ضرورة لحصر الأصول غير المستغلة، على أن يتم تحديث حصر الأصول وعلى رأسها الأراضي المتوافرة لدى الشركات مع مراعاة حصر نوع الملكية ومدى توافر مستنداتها الموثقة، وتحديد ما إذا كانت الملكية مستقرة أم عليها نزاع أو وضع يد أو خلافه، كما يجب أن تتم دراسة كل البدائل الخاصة باستغلال الأصول غير المستغلة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.